إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/155
للنشر الفوري
3 مايو 2011

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

توقعات الصندوق لآفاق الاقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء: تعافٍ ومخاطر جديدة

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم عدد مايو 2011 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وفيما يلي تعليق السيدة أنطوانيت سايبه، مديرة الإدارة الإفريقية على النتائج الأساسية التي خلص إليها التقرير:

يسير الاقتصاد بخطى حثيثة في مسار التعافي من التباطؤ الذي سببته الأزمة، حيث بدأ النمو في معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يعود إلى مستوى قريب إلى حد ما من المستويات المرتفعة التي سجلها في منتصف الألفينات. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو 5,5% هذا العام، و 6% في 2012.

ونتوقع بعض التفاوت بين أداء المجموعات القُطْرية. فقد أشرف التعافي الاقتصادي على الاكتمال في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض في المنطقة وعددها 29 بلدا والبلدان المصدرة للنفط وعددها 7 بلدان. لكن النمو يتعافى بوتيرة أكثر تدرجا في بلدان المنطقة ذات الدخل المتوسط، ومنها جنوب إفريقيا.

ويجب الحكم على هذا المشهد الكلي الواعد دون إغفال بعض الاختلالات الباقية من جراء الأزمة المالية. فقد تعطلت مسيرة المنطقة نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة فيما يتعلق بتخفيض الفقر، وذلك بسبب تزايد البطالة وتأثير الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود في عام 2008.

وقد فرضت الارتفاعات الجديدة في أسعار الغذاء والوقود مزيدا من المعاناة على أفقر الأسر في المنطقة. وبالنظر إلى المستقبل، يرجح أيضا أن تؤدي صدمات الأسعار العالمية (والتعافي السريع في المنطقة) إلى ارتفاع التضخم، وكذلك تدهور حالة العجز في المالية العامة لدى عدد من البلدان المستوردة للوقود.

ومع قوة النمو وتصاعد ضغوط التضخم، ينبغي أن يكون التوجه العام لسياسة المالية العامة في معظم البلدان هو الابتعاد عن الموقف الداعم الذي ساد في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، ينبغي أن تُراعى في بعض البلدان ضرورة تقديم دعم من المالية العامة للأسر الفقيرة المتضررة من ارتفاع أسعار الغذاء، على أن يوجه هذا الدعم إلى دخول هذه الأسر أو إنفاقها الأولي.

ولا تزال السياسة النقدية أكثر تيسيرا من المفضل في كثير من البلدان منخفضة الدخل في المنطقة، حتى قبل الارتفاع الحاد الأخير في أسعار الغذاء والوقود. ولمواجهة الضغوط التضخمية الناشئة، ينبغي تشديد السياسة النقدية لا سيما في البلدان التي عاد فيها النمو إلى مستويات ما قبل الأزمة.

كذلك لفتت السيدة سابيه الانتباه إلى أهم الرسائل المستخلصة من الفصلين التحليليين في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، وهما: (1) أن التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة إلى المنطقة عادت إلى مساراتها الصعودية التي ميزتها في أوائل إلى أواسط الألفينات، وإن كان عدد قليل من الأسواق البينية في إفريقيا جنوب الصحراء هو الذي حظي بنصيب من الطفرة العالمية التي شهدتها تدفقات الحافظة. (2) في جماعة شرق آسيا التي تتسم بسرعة النمو، يتعين إجراء مزيد من التعديلات في السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية لمواصلة وتعزيز أداء النمو القوي الذي حققته المنطقة مؤخرا.

النص الكامل لعدد مايو 2011 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء يمكن الاطلاع عليه في موقع الصندوق الإلكتروني، وعنوانه www.imf.org.